كليـــة التربية للعلوم الانسانية
College of Education for Human Sciences

ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

JTUH
مجلة جامعة تكريت للعلوم الانسانية
Journal of Tikrit University for Humanities

The British Role in Ending the Ottoman Caliphate 1840 - 1906

Assist. Prof Dr. Eyad Nathim Jassem

University of Anbar - College of Arts - Department of History

** Corresponding author: E-mail*
eyadprince0@gmail.com

07902824852
07700600363

***Keywords*:**
Ottoman Empire
Britain
Caliphate
Role
End

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 10 Mar. 2020
Accepted 31 May 2020
Available online 23 July 2020
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i
E-mail : adxxxx@tu.edu.iq

A B S T R A C T

The Research deals with the role played by Britain in ending the Ottoman Caliphate by means of following a dual political strategy in dealing with events and in directing its colonial interests. When Britain realized that it had established its interests, it violated the bonds and agreements it had signed with the Ottoman Empire. This was voiced by conflicts and competitive actions aimed to occupy the Ottoman Empire's territories. This was paralleled by Russia's entry into the arena of competition and conflict, which resulted in preserving the property of the Ottoman Empire because Russia did not interfere and give it space to strengthen its influence in the territories of the Ottoman Empire and thus its impact on British interests in Region. © 2020 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.27.2020.9

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit

الدور البريطاني في إنهاء الخلافة العثمانية ١٨٤٠ – ١٩٠٦

أ.م.د.إياد ناظم جاسم/ جامعة الانبار – كلية الآداب

الخلاصة

يتطرق البحث الى الدور الذي لعبته بريطانيا من أجل انهاء الخلاقة العثمانية اذ اتبعت سياسة مزدوجة في التعامل مع الاحداث ومع الدولة العثمانية، إذ تقربت من الدولة العثمانية من أجل متابعة مصالحها وعندما ادركت انها ثبتت مصالحها اخلت بالمواثيق والعهود التي قطعتها للدولة العثمانية ، في ظل الصراعات والتنافس الدولي على اراضي الدولة العثمانية ولاسيما دخول روسيا الى ساحة المنافسة والصراع ، مما نتج عنه الحفاظ على ممتلكات الدولة العثمانية لعدم تدخل روسيا واعطائها مساحة لأجل تقوية نفوذها في أراضي الدولة العثمانية وبالتالي تأثيرها على المصالح البريطانية في المنطقة .

الكلمات المفتاحية : الدولة العثمانية ، بريطانيا ، الخلافة ، الدور ، انهاء .

المقدمة

أدركت بريطانيا أهمية المصالح المشتركة التي تربط الدولتين، وأهمية الموقع الجغرافي السياسي الذي تتمتع به الدولة العثمانية بوصفها حلقة وصل بين أسيا وأروبا، وتطل على البحر الأسود والبحر المتوسط، وتمتلك ممرات مائية مضيقي البوسفور والدردنيل مهمة اختصت بحركة مرور التجارة العالمية وكذلك موقعها المجاور للمصالح البريطانية في العراق والخليج العربي، وعُدّت الدولة العثمانية مصدراً مهماً من مصادر المواد الخام التي تحتاجها الصناعات البريطانية وسوقاً رائجة لتلك الصناعات، فضلاً عن أن الدولة العثمانية كانت بحاجة لبريطانيا، نظراً لما كانت تتمتع به الأخيرة في ذلك الوقت من قدرات عسكرية ومركز سياسي بوصفها دولة كبرى، وحاجة الدولة العثمانية إلى تلك القدرات للدفاع عن أمنها وسيادتها في حالة تعرضها لأي عدوان خارجي، اتبعت بريطانيا سياسات تجاه الدولة العثمانية فنلاحظ أنها كانت تساعد وتساند الحكومة العثمانية تارة وتقف على الحياد تارة أخرى وتتدخل بالضد منها تارة ثالثة لحماية مصالحها وتحقيق أهدافها، قسم البحث إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة، تناول المبحث الأول الجذور التاريخية للعلاقات البريطانية العثمانية ،وركز المبحث الثاني على السياسة البريطانية التي انتهجتها إبان الحروب الروسية بالضد من الدولة العثمانية وما رافقها من أحداث، وجاء المبحث الثالث الذي شهد توتر العلاقات بين الطرفين، إما المبحث الرابع فجاء في السياسة البريطانية التي اتبعتها تجاه حركات الانقلاب في الدولة العثمانية وموقفها من عزل السلطان عبد الحميد الثاني لنصل في نهاية البحث إلى الخاتمة.

المبحث الأول: الجذور التاريخية للعلاقات البريطانية– العثمانية حتى عام ١٨٤٠

يعُدّ القرن السادس عشر هو بداية العلاقات البريطانية – العثمانية وجرت أولى الاتصالات بين الجانبيين عبر الامتياز التجاري الذي حصل عليه التاجر الإنكليزي أنطوني جينكسون Antone Jenkinson من السلطان العثماني سليمان الأول(١٥٢٠–١٥٦٦) في عام ١٥٥٣الذي يعتقد بأنه أول تاجر إنكليزي وطأت قدمه الأراضي العثمانية في العصور الحديثة، وبموجب هذا الامتياز سمح له السلطان بالمتاجرة في الأراضي العثمانية على قدم المساواة مع التجار الفرنسيين والبنادقة، وان لا يدفع أكثر من الضريبة الرسمية والبالغة ٥بالمائة عن قيمة البضاعة وبتقديم العون والمساعدة والمئونة له أو لمن ينوب عنه عند الحاجة، بيد إن هذه الخطوة لم تفتح عهداً تجارياً مهماً بين إنكلترا والدولة العثمانية، ولعل ذلك يعود إلى إن هذا الامتياز لم يتعد كونه امتيازاً خاصاً لم تتبناه الحكومة الإنكليزية،[١] كما حصل البريطانيين على امتياز خاص لحرية التجارة في الموانئ العثمانية وكان الفضل يعود للتاجر البريطاني وليم هاربورن William Harborne الذي حصل على هذا الامتياز في الخامس عشر من آذار ١٥٧٩،ولما كانت بريطانيا مهتمة بالتجارة حمل هاربورن رسالة من الملكة إليزابيث الأولى إلى السلطان مراد الثالث عبرت فيها عن أملها بإقامة علاقات قوية بين كلا الدولتين،[٢] وتكلل هذا النجاح إلى عقد معاهدة ثنائية بين الجانبين في حزيران١٥٨٠،إذ منح بموجبها السلطان العثماني حقوقاً متساوية مع الفرنسيين بموجب نظام الامتيازات الأجنبية أو ما تسمى بـ(المعاهدات) وكانت شاملة للتنقل وحرية وحماية التجارة داخل الدولة العثمانية فضلاً

عن استثنائهم من رسوم الضرائب التي كانت تفرض على التجارة،[٣]وأشار خليل اينالجيك أن رسوم الضرائب قد خفضت على التجارة الانكليزية إلى ٣ بالمائة في حين بقيت ٥ بالمائة على الفرنسيون والبنادقة حتى عام ١٦٧٣ حين نجحوا في تخفيض نسبة الضرائب إلى ٣ بالمائة،[٤] لذلك اتسمت العلاقات البريطانية–العثمانية على تبادل المصالح التجارية والتي تمثلت في نشاط الشركات التجارية البريطانية في الدولة العثمانية وهي شركة الهند الشرقية الانكليزية والتي منَحت امتياز التجارة البريطانية في الهند وما جاورها من دول ،كذلك كان لشركة المشرق التجارية دور مهم في تجارة البحر المتوسط وفي الأناضول وبلاد الشام وفي العراق من خلال الاحتكار الذي منحته الملكة إليزابيث للشركة،[٥]استمرت بريطانيا في علاقاتها مع الدولة العثمانية بإطار تجاري فضلا عن تمثيل دبلوماسي وذلك بتعيين قنصل لها في اسطنبول لتحقيق ورعاية مصالحها التجارية في أراضي الدولة العثمانية، أما في إطار السياسة فلم تكن لبريطانيا سياسة واضحة المعالم تجاه الدولة العثمانية حتى نهاية القرن الثامن عشر، لكنها تنبهت إلى ما حققته روسيا من مكاسب على حساب الدولة العثمانية ولاسيما بعد الحرب الروسية العثمانية بين عامي(١٧٦٧–١٧٧٤) إذ حصلت على امتيازات بموجب معاهدة كوجك كينارجي في الحادي والعشرين من تموز ١٧٧٤،وعلى اثر تلك المعاهدة أدرك البريطانيون أن طرق المواصلات في الشرق اصبحت مهددة من روسيا بعد ذلك الصلح، لذلك أعلنت الحكومة البريطانية على لسان وليم بت William Pitt احد أعضاء مجلس العموم البريطاني أن بريطانيا تسعى للمحافظة على وحدة الأراضي العثمانية وسلامتها من إي خطر خارجي على الرغم من المعارضة التي جابهت تلك السياسية من الرأي العام وبعض النواب في مجلس العموم الذين كانوا مع سياسة روسيا التي هدفت إلى القضاء على الدولة العثمانية،[٦]وفي نهاية القرن الثامن عشر ونتيجة للإحداث التي طرأت تغيرت معها السياسية البريطانية وذلك بغزو فرنسا لمصر عام ١٧٩٨ وما رافق ذلك من تنافس بريطاني فرنسي في المنطقة فضلا عن التقارب البريطاني العثماني وذلك بمساندة الأسطول البريطاني الأسطول العثماني في طرد الفرنسيين من مصر في موقعة آبي قير في آب ١٧٩٨ وتحطيم الأسطول الفرنسي وما رافقه من عمليات برية بقوات مشتركة بريطانية – عثمانية في الحادي والثلاثين من آب ١٨٠١ اضطرت فرنسا أمام تلك الهجمات من طلب الصلح وعلى إثرها عقد صلح أميان في الخامس والعشرين من حزيران ١٨٠٢ وتمت بموجب هذا الصلح جلاء القوات الفرنسية عن مصر.[٧]

شهدت الدولة العثمانية بين عامي ١٨٢٨–١٨٢٩ حربا بالضد من روسيا القيصرية انتهت تلك الحرب في الرابع عشر من أيلول ١٨٢٩ بتوقيع معاهدة أدرنة (ادريانوبل) حصلت روسيا بموجب تلك المعاهدة على مكاسب من الدولة العثمانية، وذلك بإدارة ولايتي الافلاق والبغدان (ملدافيا وولاشيا، رومانيا فيما بعد) من روسيا القيصرية ،إذ تمتع التجار الروس بامتيازات واسعة أسوة بغيرهم من التجار الأجانب ،كذلك أعطت لهم حرية الملاحة في البحر الأسود والمضائق العثمانية، وبموجب تلك المعاهدة منحت اليونان الاستقلال الذاتي التي كانت في حالة ثورة ضد العثمانيين منذ عام ١٨٢١،وأعطي استقلال اليونان حرية تدخل روسيا القيصرية في شؤونها الداخلية، وان هذا الأمر لم يرق للدول الأوربية ولاسيما بريطانيا لذا عملت الأخيرة من اجل حصول اليونان على استقلالها التام وتم بالفعل في عام ١٨٣٢ بعد تأييد كل من روسيا القيصرية

وفرنسا وحل المسألة بالطرق السلمية.[٨]

عملت بريطانيا من أجل الحفاظ على وحدة الدولة العثمانية ولاسيما في الأزمة المصرية ١٨٣٣-١٨٤١ وفي أثناء حرب القرم ١٨٥٣-١٨٥٦ والحرب الروسية العثمانية ١٨٧٧-١٨٧٨،فكانت الأزمة المصرية التي تمثلت في حملة محمد علي باشا العسكرية على بلاد الشام والتوجه إلى استانبول وردا على هذه الحملة قرر السلطان إرسال بعثات إلى أوربا للتأكد من موقفها تجاه الدولة العثمانية ورفضت فرنسا والنمسا تقديم الدعم العسكري للسلطان أما بريطانيا فقد أهدت للوفد بعض المدافع العسكرية إلا أنها لم تلتزم بالمساعدة العسكرية وأشارت إلى التوجه لفض النزاعات بالطرق السلمية، لأنها عدّت تحرك محمد علي باشا انه مجرد تمرد بالضد من الدولة العثمانية، وكانت تخشى مجابهة محمد علي باشا لأنها أرادت استغلال طرق المواصلات عبر مصر إلى الهند، فضلاً عن عدم استقرار الوضع الداخلي في بريطانيا نتيجة إقرار لائحة الإصلاح البرلماني لعام ١٨٣٢،كلها أسباب منعت بريطانيا أن تقدم المعونة والتدخل العسكري إلى جانب الدولة العثمانية،[٩] لذلك اضطر السلطان إلى طلب المعونة العسكرية من روسيا القيصرية وتحركت القوات الروسية في نيسان ١٨٣٣،الأمر الذي تخشاه بريطانيا لذلك شرعت بالضغط على السلطان العثماني ومحمد علي باشا إلى عقد الصلح وبالفعل تم عقد صلح مؤقت بين الجانبيين بموجب معاهدة كوتاهيه في أيار من العام نفسه وبموجب هذا الصلح تقرر سحب القوات المصرية من الأناضول ومنح السلطان ولاية أدنه لمحمد علي باشا كما انسحبت القوات الروسية بشرط موافقة السلطان على إغلاق مضيق الدردنيل بوجه السفن الأجنبية متى ما طلبت روسيا منها ذلك مقابل تنازل روسيا عن حقها في طلب المساعدة العسكرية من الدولة العثمانية بموجب معاهدة خونكار اسكلسي التي أبرمت في الثامن من تموز ١٨٣٣، [١٠] أدركت الحكومة البريطانية مدى خطورة هذه المعاهدة على مصالحها الحيوية في الدولة العثمانية لذلك وجهت الحكومة البريطانية في السابع من آب ١٨٣٣ احتجاجاً على تلك المعاهدة وساندت فرنسا توجه بريطانيا بهذا الشأن.[١١]

كان للتطورات التي شهدتها الساحة الدولية قد أدت إلى تقارب وجهات النظر بين بريطانيا والدولة العثمانية إذ حاولت الأولى تنسيق جهودها مع الدولة العثمانية في سبيل مواجهة الخطر المصري وإبعاد روسيا القيصرية عن الدولة العثمانية ،لذلك شرعت بريطانيا في تأسيس أول سفارة عثمانية في لندن التي كان لها الفضل في تقارب العلاقات البريطانية العثمانية من خلال التقارير التي كان يرسلها مصطفى رشيد باشا من لندن، إذ أوضح فيها مدى حرص الحكومة البريطانية على تقوية علاقاتها مع الدولة العثمانية وموقفها المساند للحكومة العثمانية بالضد من محمد علي باشا، وكان لهذا الأمر أثره البالغ في تقرب السلطان محمود الثاني من بريطانيا، وعقد معاهدة تجارية في السادس من آب ١٨٣٨ بين الجانبيين سميت بالطا ليمان، إذ نصت على إلغاء جميع الاحتكارات في ولايات الدولة العثمانية ومنح امتيازات تجارية واسعة إلى التجار البريطانيين وحرية التنقل داخل الدولة العثمانية فضلا عن التعاون العسكري الذي أقيم بين الجانبيين.[١٢]

سعت بريطانيا إلى حل النزاع الذي تجدد بين والي مصر والدولة العثمانية وأيدت كل من روسيا والنمسا

وفرنسا إلى ما سعت إليه بريطانيا ولاسيما بعد الانتصارات التي حققتها بريطانيا مع الدولة العثمانية على قوات محمد علي باشا وأمام خسارة الأخير تم إبرام ميثاق لندن الذي أنهى القتال بين الطرفين في الخامس عشر من تموز ١٨٤٠،كما توصلت الدول الأوربية في هذا الميثاق ولاسيما بريطانيا بشأن المضائق العثمانية ومنح الحق للسلطان بإعلان إغلاق المضائق بوجه السفن الحربية عندما تكون الدولة العثمانية في حالة سلم وكان الهدف من وراءه هو القضاء على الامتياز الذي حصلت عليه روسيا بموجب معاهدة خونكار اسكلسي من الدولة العثمانية.[١٣]

المبحث الثاني: الحروب الروسية وسياسة بريطانيا اتجاه الدولة العثمانية ١٨٥٣ – ١٨٩٩

وقفت بريطانيا بالضد من مطامع روسيا في الدولة العثمانية في أثناء حرب القرم ١٨٥٣–١٨٥٦،إذ كشفت تلك الحرب النوايا الحقيقية لروسيا القيصرية في الدولة العثمانية، وذلك عبر العرض الذي قدمه قيصر روسيا نيقولا الأول للحكومة البريطانية لاقتسام ممتلكات الدولة العثمانية التي وصفها بـ(بالرجل المريض)،إذ اقترح القيصر سيطرة واستيلاء روسيا على استانبول وما جاورها وتحظى بريطانيا بمصر وجزيرة كريت، لكن بريطانيا رفضت هذا العرض لان سياستها كانت تهدف إلى الحفاظ على وحدة أراضي الدولة العثمانية من اجل إبقائها حاجزاً بينها وبين روسيا حتى لا تتوسع على حساب المصالح البريطانية في المنطقة،[١٤]عندما فشل القيصر في محاولته مع بريطانيا حاول مرة أخرى التدخل في شؤون الدولة العثمانية والتوصل إلى معاهدة معها بحجة حماية الأماكن المقدسة المسيحية وحق روسيا في حماية الرعايا الارثودوكس المسيحيين، وكان رد الدولة العثمانية بالرفض القاطع وأيدت كل من بريطانيا وفرنسا هذا الرفض،[١٥] كما وقفت كليهما إلى جانب الدولة العثمانية وذلك بإرسال قواتها وأساطيلها إلى المضائق العثمانية تحسباً لأي عدوان قد ينجم على الدولة العثمانية، بيد إن القوات الروسية تحركت باتجاه البلقان واجتاحت ولايتي الافلاق والبغدان وأعلن القيصر الحرب على الدولة العثمانية في الثالث والعشرين من تشرين الأول ١٨٥٣،على الرغم من احتجاج السلطان عبد المجيد الاول (١٨٣٩–١٨٦١) إلا إن ذلك لم يثنِ القيصر في استمراره بالحرب، وأمام تعنت القيصر ورفضه الانسحاب بقواته تدخلت بريطانيا وفرنسا إلى جانب الدولة العثمانية وتحرك أسطولهما باتجاه البحر الأسود لإجبار القيصر على الانسحاب إلا انه رفض ذلك مما أدى إلى إعلان بريطانيا وفرنسا الحرب على روسيا في الثامن والعشرين من آذار ١٨٥٤،بعد المناوشات التي جرت بين الأسطول العثماني والأسطول الروسي وخسارة الأولى أسطولها في البحر الأسود، بيد أن تدخل الأسطولين البريطاني والفرنسي في الحرب استطاعت من إلحاق الهزيمة بالأسطول الروسي في شبه جزيرة القرم في الثامن من أيلول ١٨٥٥،مما اضطر الأخيرة إلى حل النزاع بالطرق السلمية،[١٦] انتهت الحرب بعد خسارة روسيا القيصرية وتدخل أطراف في الحرب إلى جانب بريطانيا وفرنسا هي كل من سردينيا والنمسا والسويد التي اجتمعت لأجل وضع الحلول المناسبة لتلك الحرب وكان اجتماعهم في باريس في الثلاثين من آذار ١٨٥٦ والتوقيع على معاهدة باريس التي انتهت بموجبها حرب القرم، ونصت المعاهدة على ضمان الدول الأوربية استقلال صربيا الذاتي مع إبقائها تحت السلطة العثمانية، وإعادة قارص أيضاً إلى سلطة الدولة العثمانية مقابل سيباستبول وبعض المواقع الأخرى في القرم

إلى روسيا ،كما أكدت المعاهدة على إعادة ولايتي الافلاق والبغدان إلى الدولة العثمانية ،مع ضمان وحدة الأراضي العثمانية واستقلالها من قبل المجتمعين في باريس ،كما دعت الأطراف إلى قبول الدولة العثمانية في المحفل الأوربي وضمان سلامتها من إي اعتداء من روسيا القيصرية،[١٧]اختطت بريطانيا سياسية جديدة تجاه الدولة العثمانية عندما وصل بنيامين دزرائيلي(Benjamin Dizraeli) إلى الحكومة في وزارته الثانية (١٨٧٤_١٨٨٠)،وكانت هذه السياسة مبنية على منع انهيار الدولة العثمانية بدلاً من الحفاظ على وحدة أراضيها وقد وافقه العديد من الساسة البريطانيين وعلى رأسهم اللورد روبرت آرثر سيسل سالسبوري(Lord Robert Arthar Cecil Salizbury) الذي أوضح إن سياسية الحكومة البريطانية القديمة في الدفاع عن وحدة أراضي الدولة العثمانية لم تعد عملية وقد جاء الوقت للدفاع عن المصالح البريطانية بطريقة مباشرة،[١٨] لذلك بقيت روسيا تتحين الفرص للثأر من الدولة العثمانية وحاولت تحقيق مكاسب عندما نشبت ثورة في البلقان ١٨٧٥–١٨٧٨،وأعلنت الحرب على الدولة العثمانية في الرابع والعشرين من نيسان ١٨٧٧،بعد أن تحركت القوات الروسية إلى البلقان الأمر الذي أثار حفيظة بريطانيا مما حدى بها إلى التدخل لإنهاء الحرب وعقد الصلح بين الطرفين،[١٩] لذلك عقدت معاهدة سان ستيفانو بين الطرفين في الثالث عشر من آذار ١٨٧٨،تم بموجبها منح البوسنة والهرسك وبلغاريا حكماً ذاتياً ،كما أكدت على استقلال رومانيا والصرب والجبل الأسود ،كما تنازلت الدولة العثمانية عن بعض الولايات بموجب تلك المعاهدة، التي أدت إلى استياء بريطانيا والدول المؤيدة لها من عقد هذه المعاهدة التي كانت من نتائجها زيادة النفوذ الروسي، لذلك أبدت استعدادها لخوض الحرب بالضد من روسيا ،لكن تم حل هذه الأزمة في أثناء التشاور لانعقاد مؤتمر برلين في الثالث عشر من حزيران ١٨٧٨،وذلك لتحجيم دور روسيا في المنطقة فضلا عن إيجاد توازن أوربي بالضد من روسيا القيصرية،[٢٠] توصلت الدولة المشاركة إلى عقد مؤتمر برلين في الثالث عشر من تموز ١٨٧٨التي تكونت من (٦٤) مادة، إذ تم بموجبها إعادة مقدونيا إلى سيادة الدولة العثمانية والموافقة على شروط استقلال الدول في معاهدة سان ستيفانو كما منحت بلغاريا حكماً ذاتياً وإعطاء النمسا البوسنة والهرسك ويني بازار، ومنحت روسيا بسارابيا وقارص واردهان ،كما نصت المعاهدة على حرية الملاحة في المضائق العثمانية كما أكدت على احترام وحدة وسيادة الدولة العثمانية على أراضيها،[٢١] على الرغم من تأكيد مؤتمر برلين على احترام وحدة الأراضي العثمانية وسيادته إلا أن بريطانيا قد تخلت بعد هذا المؤتمر في الحفاظ على أراضي الدولة العثمانية، إدراكاً منها في ضعف السياسية العثمانية تجاه الأزمات التي مرت بها على المستوى الداخلي والخارجي على الرغم من الإصلاحات التي شرعت بها منذ عهد السلطان سليم الثالث حتى عهد السلطان عبد الحميد الثاني، وكانت بريطانيا من المؤيدين لهذه الإصلاحات لكنها تراجعت بعد إن أدركت عدم جدوى هذه الإصلاحات، هذا من جهة وتحجيم الدور الروسي وزيادة النفوذ البريطاني ولأجل تحقيق أهدافها من جهة أخرى،[٢٢] لذلك أخضعت بريطانيا جزيرة قبرص بموجب اتفاقية قبرص والتي تعدّ من اتفاقيات الحلف الدفاعي السرية بينها وبين الدولة العثمانية التي عقدت في الرابع من حزيران ١٨٧٨،مقابل تعهد بريطاني بالدفاع عن الأجزاء الأسيوية التابعة للدولة العثمانية،[٢٣] وزاد من توتر الوضع بين الطرفين الإلحاح المستمر من الجانب

البريطاني على ضرورة تنفيذ الإصلاحات الداخلية المنصوص عليها في اتفاقية قبرص ومعاهدة برلين بشان آسيا الصغرى، حتى وصل الأمر إلى إرسال أسطول إلى البحر المتوسط باتجاه المياه العثمانية بتوجيه من وزير الخارجية سالسبوري بهدف إجبار السلطان على إجراء إصلاحات سريعة في آسيا الصغرى وكانت ردة فعل السلطان عبد الحميد على ذلك منفعلة وتملكته نوبة من الغضب والخوف لأنه لا يستطيع التركيز على موضوع الإصلاح وصرح بان اتفاقية قبرص تحترم حقوق السيادة له لكن بريطانيا مصممة على تنفيذ الإصلاحات في آسيا الصغرى لهذا فانه يبحث عن وسائل للدفاع عن إمبراطوريته، وانه من الواضح أن بريطانيا تريد أن تعامله بنفس معاملة المناطق التي تم احتلالها، ولكن ليس من السهولة تركها لتفعل ذلك، لذلك هددت الدولة العثمانية انه إذا لم ينسحب الأسطول البريطاني من المياه العثمانية فانه سيضع نفسه تحت حماية روسيا،[٢٤]وبالفعل تم انسحاب الأسطول البريطاني إلى خارج المياه العثمانية، لكن تحقيقاً لمصالحها في الدولة العثمانية احتلت بريطانيا مصر في عام ١٨٨٢،وتعزيز نفوذها في الخليج العربي وأعلنت حمايتها للكويت بموجب المعاهدة التي أبرمت بين الطرفين في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٨٩٩والتي أكدت مصالحها في المنطقة لأنها تقع على رأس الخليج العربي،[٢٥] مما تقدم نلاحظ ان بريطانيا سعت إلى تحقيق أهدافها ومصالحها وتخلت عن سياستها السابقة التي كانت تريد الحفاظ على كيان الدولة العثمانية لكن ما حدث من تباعد بينها وبين الدولة العثمانية وهذا ما أكدته الحوادث التي شرعت بريطانيا فيها، وكذلك عدم موافقتها على منح الدولة العثمانية قروض للشروع بالإصلاحات التي من شأنها تحقيق انجازات على كافة المستويات ،جعل من الدولة العثمانية تتجه إلى ألمانيا والتقرب منها.

المبحث الثالث :بداية توتر العلاقات البريطانية– العثمانية ١٨٩٠ – ١٩٠٦

إن النفوذ البريطاني في الدولة العثمانية بدأ بالتراجع بعد أن أوكلت الحكومة العثمانية مشاريعها إلى شركات ألمانيا ولاسيما مشاريع السكك الحديد التي كانت من نصيب إحدى الشركات البريطانية في توسيع إحدى الخطوط، لكن الحكومة العثمانية أجبرت الشركة عن التخلي عن تطوير المشروع، وإحالته إلى شركة ألمانية، ونتيجة لذلك ألزمت الحكومة البريطانية بدفع تعويض للشركة من الدولة العثمانية وبهذا بدأت الخصومة بين الطرفين،[٢٦] كما أدى تنامي النفوذ الألماني في الدولة العثمانية إلى أن تغير الحكومة البريطانية من مسألة التقارب بينها وبين وألمانيا ،كما سعت الحكومة البريطانية عبر سفيرها في استانبول إلى المحافظة على النفوذ البريطاني داخل الدولة العثمانية لكن المسعى لم يأت بنتيجة ايجابية ولاسيما بعد مذابح الأرمن التي تصاعدت في عام ١٨٩٠ والتي كانت مصدر قلق للحكومة البريطانية وعلى إثرها بعث السلطان ببرقية إلى الحكومة البريطانية يعلمها عن نيته في تأسيس حكومة ضامنة للأرمن،[٢٧] إلا إن السلطان عبد الحميد كانت لديه فكرة بقمع الحركات الانفصالية والتي بدأها بالأرمن لتكون درساً لكل القوميات التي تنوي الانفصال عن الدولة العثمانية، وقد شجعت الحكومات الأوربية إجراء السلطان بالضد من الأرمن، وحاولت الحكومة البريطانية الضغط على السلطان عبد الحميد الثاني بإيقاف الحملة على الأرمن بين عامي ١٨٩٥–١٨٩٦وهددت باحتلال ميناء الحجاز في البحر الأحمر أذا لم يتوقف السلطان عن معارضته للأرمن،[٢٨] أن أزمة الأرمن وعدم إصغاء السلطان عبد الحميد الثاني هي التي دفعت

الساسة البريطانيين بالاتفاق مع روسيا القيصرية إلى تقسيم الدولة العثمانية يكون فيها نصيب بريطانيا السيطرة على الأجزاء الأفريقية والجزيرة العربية من الدولة العثمانية ويكون نصيب روسيا البحر الأسود والسواحل القريبة منه ومضيق البسفور ومخرج على بحر ايجه،[٢٩] وحاولت الحكومة البريطانية استمالة ألمانيا إلى جانبها حول اقتسام أملاك الدولة العثمانية ،وذلك بمفاتحة السفارة الألمانية في لندن عام ١٨٩٥،موضحين أن الدولة العثمانية لا يمكن أن تجري الإصلاحات ويمكن أن تصل الدول الأوربية إلى حل بشأن اقتسام أملاك الدولة العثمانية ،بيد إن ألمانيا عارضت هذا الإجراء الذي من شأنه أن يؤثر على العلاقات بين الدولتين، بل أنهم عارضوا ذلك وحاولوا إيجاد فرصة لعزل بريطانيا في سبيل منع بريطانيا عن فكرة التقسيم،[٣٠]وزادت الأحداث في توتر العلاقات بين بريطانيا والدولة العثمانية إذ وقفت بريطانيا إلى جانب اليونان في الحرب التي نشبت بينها وبين الدولة العثمانية في نيسان ١٨٩٧،وسعت إلى إيقاف الحرب بكل الأشكال حتى لا تتمكن الدولة العثمانية من تحقيق النصر ومن ثم فرض عقوبة على اليونان وبالتالي تحقيق الدولة العثمانية سيطرتها المطلقة على اليونان.[٣١]

أدرك السلطان عبد الحميد الثاني حقيقة الدول الأوربية ولاسيما بريطانيا في سياستها التي ترمي إلى استقطاع أراضي الدولة العثمانية وتجزئتها ومن ثم السيطرة عليها ،كما كان يرى إن التقارب العثماني الألماني ما هو إلا فرصة لاستغلال التناقض القائم بين الدول الأوربية ويستطيع عبره من الصمود بوجه أعدائه، وكذلك الاستفادة من التأييد الألماني في تثبيت مركزه والقضاء على الحركات التمردية التي من خلفها بعض الدول الأوربية كما حدث في أزمة الأرمن وحرب اليونان،[٣٢]وأكد السلطان عبد الحميد الثاني على ترسيخ علاقته مع الجانب الألماني بشكل كبير وذلك بإلغاء جميع الامتيازات للدول الأوربية باستثناء ألمانيا وشرع بمنح الامتيازات ومنها مشاريع السكك الحديد للشركات الألمانية.

لذلك لجأت بريطانيا إلى ممارسة الضغوط السياسية والاقتصادية على السلطان عبد الحميد الثاني لثنيه على إيقاف المشاريع الألمانية أو المشاركة فيها ،كما رفضت بريطانيا زيادة نسبة الضرائب الكمركية على السلع والمنتجات الأجنبية وشجعت بريطانيا كل من فرنسا وروسيا على رفض زيادة نسبة الضرائب.[٣٣]

بدأت الأمور تتأزم بين الدولة العثمانية وبريطانيا وذلك عندما وصل العمل في مد سكة حديد الحجاز في ١٩٠٦لتصل إلى معان ،كما رأى السلطان عبد الحميد الثاني أن يمتد فرع أخر من تلك السكة ليصل من معان إلى خليج العقبة، لذلك أقدمت بريطانيا على إقناع الحكومة المصرية بإرسال قوات مصرية إلى طابا بهدف تعزيز السيطرة المصرية وإبعاد النفوذ العثماني عن تلك المناطق،[٣٤] ونتيجة لذلك أرسل السلطان عبد الحميد الثاني الذي كان يدرك نوايا الجانب البريطاني قوة عسكرية مجهزة بالمستلزمات العسكرية وكانت أوامره تقضي بالسيطرة على مناطق طابا وما حولها وتعزيز تواجدهم بالمناطق التي تمر بها، وبهذا الإجراء تحركت قوات مصرية –بريطانية مشتركة في السابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٠٦الى طابا لكن القوات العثمانية سبقتهم في التواجد في هذه المناطق الأمر الذي منع القوات المشتركة من إنزال قواتهم عبر البحر وبقيت القوات البريطانية تعزز من تواجد سفنها في البحر، إذ وصلت الأزمة

إلى ذروتها في أيار من العام نفسه عندما قررت بريطانيا فرض مطالبها وإجبار الدولة العثمانية على تنفيذها بقوة السلاح، إذ هددت بأنها ستعلن الحرب إذا لم تنفذ مطالبها ،كما رفض السلطان هذا التهديد وطلب من بريطانيا سحب قواتها وان هذا الأمر هو شأن داخلي ويخص الدولة العثمانية وليس من حق بريطانيا التدخل بهذا الشأن،[٣٥] بيد ان بريطانيا بدأت تلوح باستخدام القوة وذلك بإرسال الأسطول البحري في البحر المتوسط إلى استانبول والقيام بمظاهرة بحرية تشير إلى استخدام القوة في حالة عدم رضوخ الحكومة العثمانية، إلا أن السلطان عبد الحميد الثاني كانت فكرته هو إبعاد الحرب عن الدولة العثمانية ،لذلك أعلن انه سيقبل بتأليف لجنة أعضائها من المصريين للتفاوض بشأن ترسيم الحدود، وفي الحادي عشر من أيلول ١٩٠٦ اصدر فرمان للتصديق على التسوية التي تمت في الأول من تشرين الأول ١٩٠٦ وقبل الطرفان بالتسوية على أن تكون العقبة من ضمن حدود الدولة العثمانية وطابا من ضمن الحدود المصرية.[٣٦]

المبحث الرابع: السياسة البريطانية تجاه حركات الانقلاب في الدولة العثمانية وموقفها من عزل السلطان عبد الحميد الثاني

اتسمت السياسية البريطانية من الأحداث التي جرت في الدولة العثمانية والأحداث التي حصلت بعد إعلان الدستور العثماني بالسلبية ،إذ اجبر السلطان على إعلان الدستور في الثالث والعشرين من تموز ١٩٠٨،وتم تعميم خبر إعلان الدستور في اليوم التالي، فأيدت الحكومة البريطانية هذا الإجراء إذ عدّته محاولة لإصلاح البلاد، كما حذرت من حركة الانقلاب الجديدة التي يمكن أن تميل إلى الألمان إذا لم تجد الدعم المطلوب في حركتها،[٣٧]لذلك أبدت الحكومة البريطانية عبر سفيرها في استانبول إلى تقديم التهاني إلى الصدر الأعظم سعيد باشا وحكومته وان إعلان الدستور كان بمثابة بداية جديدة للعلاقات بين الجانبين وانه يأخذ بعين الاعتبار الحماس والتعاطف من الجانب البريطاني لهذا العمل ،كما وعدت الحكومة العثمانية التي قامت بعد الانقلاب بأنها ستعمل على إيجاد السلام وبناء علاقات مع كل الشعوب القريبة والبعيدة منها،[٣٨] فتح إعلان الدستور العثماني علاقات جديدة ولاسيما مع بريطانيا وهذا ما أكدته الرسالة التي بعث بها الملك ادوارد السابع إلى السلطان عبد الحميد الثاني عبر فيها عن تهانيه الشخصية للسلطان لإعادة العمل بالدستور العثماني، وانطلقت السياسية البريطانية في تأكيدها على حماية أراضي وممتلكات الدولة العثمانية، وهذا الدعم والتعاطف للنظام الجديد قد يبدو طبيعياً بالنسبة لبريطانيا إذ تعدّ أنها الحامية للمؤسسات الدستورية وعليه فأنها تؤيد الأفكار الجديدة في الدولة العثمانية ،وتخلت بريطانيا عن الإصلاح في مقدونيا بحجة الحفاظ على الدولة العثمانية بعد الانقلاب وأعلمت بذلك الباب العالي والحكومة الروسية.[٣٩]

أدرك العديد من الساسة البريطانيون أن بوسع الحكومة البريطانية أن تحقق نفوذاً أوسع في كافة النواحي في ظل النظام الجديد على الرغم من الموقف المشكك الذي أبداه السفير البريطاني في استانبول تجاه رجال الانقلاب وعدم إمكانية بقاء بريطانيا في الصدارة لدى الحكومة العثمانية، ولأجل تعزيز المصالح البريطانية داخل الدولة العثمانية في ظل الحكومة الجديدة تقدمت بطلب للحكومة العثمانية للحصول على امتيازات

اقتصادية في سواحل بحر مرمرة وبحر ايجة وبلاد الشام والخليج العربي، فضلاً عن تعيين العديد من البريطانيين في مناصب إدارية وكان الغرض من هذه التعيينات هو تعديل بعض القوانين في سبيل ملائمتها مع القوانين العثمانية دون المساس بالقواعد الدينية الموجودة في القوانين القديمة،[٤٠]وفي خضم الإجراءات والإصلاحات التي شرعت بها الدولة العثمانية في وزارتها الأولى واجهتها عدة أزمات كان من بينها استقلال بلغاريا في الخامس من تشرين الأول ١٩٠٨،تلاها إعلان كريت انضمامها إلى اليونان ،كما أعلنت النمسا–المجر في اليوم التالي ضم البوسنة والهرسك إلى سيطرتها، وجاء الموقف البريطاني في اليوم نفسه أنها لن تعترف بهذا الإجراء من قبل الدول ما لم تعرف موقف الدول الأخرى التي وقعت على معاهدة برلين ،كما نصحت حكومة الباب العالي بعدم الدخول بحرب وأنها ستقوم بدعم الدولة العثمانية والحصول على تعويضات.[٤١]

زاد النفوذ البريطاني في الدولة العثمانية بعد الأزمات التي شهدتها الدولة العثمانية ،وذلك لان الزعماء الماسكين بزمام السلطة أصبحوا أكثر ميلاً إلى بريطانيا ولاسيما كامل باشا، إذ أدرك الاتحاديون أن عزل كامل باشا قد يؤدي إلى خسارة علاقتهم مع بريطانيا، لكن التغيير الوزاري الذي أجراه كامل باشا أدى إلى امتعاض الاتحاديون وحصلت أزمة أدت إلى التصويت في البرلمان لحجب الثقة عن الوزارة أدت في النهاية إلى عزل كامل باشا وتسلم حسين حلمي باشا زمام السلطة في الرابع والعشرين من شباط ١٩٠٩،بيد أن الحكومة البريطانية أبدت عدم ارتياحها إلى هذا التغيير على الرغم من معرفتها بأن هذا الإجراء هو شأن داخلي ،كما أكد حسين حلمي باشا بأنه سيبقى على نهج وسياسة كامل باشا وان الدولة العثمانية مستمرة بالعمل على ما تبديه الحكومة البريطانية وتراه مناسباً لتوجهاتها.[٤٢]

لكن لتلك الحكومة لم ترضي جميع الأطراف إذ إن عزل العديد من الضباط أدى إلى البطالة كذلك حرمان أعداد كبيرة من الانتهازيين الذين ساندوا الاتحاديين في أمل الحصول على الوظائف فضلاً عن انزعاج علماء الدين بسبب إلزام طلاب المدارس الدينية بالخدمة الإلزامية في الجيش ،كما إن هؤلاء شعروا بأن الدستور الجديد يعارض أحكام الشريعة،[٤٣] كل تلك الأسباب أدت إلى ظهور تنظيم سياسي جديد بالضد من جمعية الاتحاد والترقي وهو الاتحاد المحمدي وأدى هذا التنظيم دوره في الحملة التحريضية ضد الاتحاديون ومهد نشاطه للقيام بالانقلاب المضاد في الثالث عشر من نيسان ١٩٠٩،إذ بدأ به العسكر الذين أرسلهم الاتحاديون لحماية الدستور فاعتقلوا ضباطهم واجتمعوا في ميدان السلطان احمد وانظم إليهم عدد من طلبة العلوم الدينية وتركزت مطالبهم على أن يكون الحكم مستمداً من الشريعة الإسلامية كما أقصي حسين حلمي باشا وطلب السلطان من توفيق باشا تأليف وزارة جديدة،[٤٤]إلا أن قيادات الجيش الموالية لجمعية الاتحاد والترقي أصبح مصمم على السيطرة على العاصمة على الرغم من الوفود المتكررة لحكومة توفيق باشا إلى قيادات الجيش الموالي للاتحاديين للوصول إلى تسوية حتى إن قيادات الجيش أرسلوا برقيات إلى الحكومة جاء فيها عدة مطالب وهي عزل السلطان عبد الحميد الثاني وتسليم بعض المسؤولين الكبار إلى الجيش كما دعا إلى استقالة الوزارة كونها غير شرعية،[٤٥]وفي السابع والعشرين من نيسان تم عزل السلطان عبد الحميد الثاني ونفيه إلى سلانيك وتعيين أخيه محمد رشاد بدلا منه.[٤٦]

اتسم الموقف البريطاني بالتشاؤم تجاه الانقلاب المضاد على الرغم من الإشارات التي تشير إلى تورط البريطانيين بهذا الانقلاب لان الاختلاف الفكري بين جمعية الاتحاد والترقي من جهة وحزب الأحرار وقياداتها من جهة أخرى والتي ربطتهم بعلاقة متميزة مع البريطانيين والكره الذي يكنه السفير البريطاني في استانبول لجمعية الاتحاد والترقي كلها عوامل دفعت السفارة البريطانية إلى دعم المعارضة .[٤٧]

تدهورت العلاقات البريطانية العثمانية في أواخر ١٩٠٩ بسبب تضارب مصالح الفرقاء في الدولة العثمانية كذلك أن بريطانيا لم تحدد موقفها من الاتحاديين أو حزب الأحرار وبقيت تميل إلى إي جانب منهم وذلك خدمة لمصالحها، وكان السبب في تدهور العلاقات بين الجانبيين هو موقف السفارة البريطانية في استانبول الذي انتقد عمل جمعية الاتحاد والترقي على الرغم من تعليمات الحكومة البريطانية له بأن يكون أكثر اعتدالاً وتعاطفاً مع الشبان الأتراك، والسبب الأخر هو عدم استغلال الفرصة في أثناء الانقلاب بالصورة التي ينبغي في استثمار هذا الانقلاب لصالح بريطانيا فضلا عن عدم معرفة الساسة البريطانيون بما يحتاجوه الشبان الأتراك، ويمكن القول أنها كانت خاطئة لان الهدف منها كان إقامة نظام ديمقراطي كما ادعت الحكومة البريطانية، لكن تطور الإحداث بعد عام ١٩٠٩ أدى إلى قيام نظام دكتاتوري ذو طبيعة قاسية ومستبدة تجاه الشعب التركي.[٤٨]

سعى الاتحاديون إلى بلورة مفهوم جديد وهو الجامعة الطورانية (تمجيد القومية التركية)بدلاً من الجامعة الإسلامية التي نادى بها السلطان عبد الحميد الثاني الأمر الذي وضع العلاقات البريطانية –العثمانية وما رافقها من أحداث إلى أدنى مستوياتها والذي جعل بريطانيا في نظر العثمانيين دولة محتلة وهذا أدى بدوره إلى عداء بين الدولتين وعدم تقاربهما.[٤٩]

الهوامش

[1] - J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East , A .Documentary Record 1535 – 1914 , Vol. I,(New York , 1956) , P. 5-6 ;J.C. Hurewitz. ,The Middle East and North Africa in world Politics , A documentary Record 1535-1914 , Vol. I , Second Edition, (London :Yale University , press , 1975) ,P. 5-6.

[٢] - باسم حطاب الطعمة ،العلاقات التجارية والدبلوماسية الانكليزية-العثمانية ١٥٥٨-١٦٢٥،مجلة آداب البصرة،(جامعة البصرة: كلية الآداب،العدد٣٠، ٢٠٠١)،ص١٣٦.

[3] - J.C Hurewitz, (Ed), The Middle East and North Africa in World Politics,p.8-10

[٤]-خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار، ترجمة محمد.م.الارناؤوط،ط١،(لبنان: دار المدار الاسلامي،٢٠٠٢)،ص٢١٥.

[5] - C. Wood Alfred, A History of the Levant Company,2 nd impression,(London, 1964), p. 23-28; عبد الأمير محمد أمين ومصطفى عبد القادر النجار، دور السجلات الهندية ومحفوظاتها من وثائق العراق وبقية أقطار الخليج العربية والجزيرة العربية،(البصرة: مطبعة الرشاد،١٩٧٨)،ص١١ ـ ١٩.

[٦]-حسين فوزي النجار، السياسة والاستراتيجية في الشرق الأوسط،ج١،(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية،١٩٥٣)،ص١٤٦.

[7] - Stanford Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey 1280-1808, Vol 1,(New York: Cambridge University ,Press, 1978), p. 268-270.

[٨]- لوتسكي، تاريخ الأقطار العربية الحديث، ترجمة عفيفة البستاني،ط٨(بيروت: دار الفارابي،١٩٨٥)،ص١٢١.

[٩] - هاشم صالح التكريتي، المسالة الشرقية، المرحلة الأولى ١٧٧٤-١٨٥٦،(بغداد: دار الحكمة للطباعة النشر،١٩٩٠)،ص١٣١؛ نينل الكسندروفنا دولينا، الإمبراطورية العثمانية وعلاقاتها الدولية في ثلاثينيات وأربعينيات القرن التاسع عشر، ترجمة أنور محمد إبراهيم،(القاهرة: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية،١٩٩٩)، ص٣٠.

[١٠] -أ.ج.جرانت وهارولد تمبرلي، أوروبا في القرنين التاسع عشرو العشرين ١٧٨٩- ١٩٥٠،ج١،ترجمةبهاء فهمي،ط٦،(القاهرة: مؤسسة سجل العرب،١٩٥٠)،ص ٣٤٩؛انور الرفاعي وشاكر مصطفى، العالم الحديث،(دمشق: مكتبة العلوم والآداب للطباعة والنشر، ١٩٥٠)،ص ٣٠٨.

[11] - J.C. Hurewitz. ,The Middle East and North Africa in world Politics , A documentary Record 1535-1914,p.253-254.

[12] - Sevket Pamuk ,The Ottoman Empire and European Capitalism 1820-1913, Trade, investment and Production,(London, Cambridge University. Press, 1987), p.20; Charless Issawi, (Ed), The Economic History of the Middle East,1800-1914,(Chicago :The University of Chicago Press, 1975),p.38.

[١٣] - محمد رفعت، تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية،(القاهرة: دار المعارف،١٩٥٩)، ص٧٤ـ ٧٥.

[14] - William Yale, The Near East, A Modern History,(New York,1958),p.75-76.

[15] -H. Wiener Joel (Ed),Great Britain: Foreign Policy and the Span of Empire1689-1971,A Documentary History, Vol.3,(U.S.A :Chelsea House Publishers,1972),p.2381-2383.

[١٦] - هاشم صالح التكريتي، المسالة الشرقية، المرحلة الأولى ١٧٧٤-١٨٥٦،ص١٩٨.

[17] - H. Wiener Joel (Ed),Great Britain: Foreign Policy and the Span of Empire1689-1971,Vol 3,p.2431-2436.

[18] - Elie Kesourie , England and The Middle East,(Harvard,1978),P. 20-21.

[١٩] - احمد عبد الرحيم مصطفى، في اصول التاريخ العثماني،(القاهرة- بيروت: دار الشروق،١٩٨٢)،ص٢٣٣-٢٣٤؛ بيير رونوفن، تاريخ العلاقات الدولية ١٨١٥- ١٩١٤،تعريب د. جلال يحيى،(القاهرة: دار المعارف،١٩٦٨)،ص٥٤٤-٥٤٨.

[٢٠]-جورج قرم، اوروبا والمشرق العربي من البلقنة الى اللبننة تاريخ حداثة غير منجزة،(بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر،١٩٩٠)،ص ٢٣.

[٢١]-اورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني، حياته واحداث عهده،(الانبار: مكتبة دار الانبار،١٩٨٧)،ص١٤٢-١٤٣.

[22]- Frank Edgar Bailey, British Policy and the Turkish Reform Movement, A Study in Anglo Turkish Relations (1826- 1853),(New York: Harvard University Press,1970), p.129-153.

[23] -E. Lee Dwight , Great Britain and the Cyprus Convention Policy of 1878,(Cambridge :Harvard University Press, 1934),p.154.

[24] -W.N. Medicott , The Congress of Berlin and Afere: Diplomatic History of Near Eastern settlement 1878- 1880,(London, 1963)p.329.

[25] - H. Wiener Joel (Ed),Great Britain: Foreign Policy and the Span of Empire1689-1971,Vol 3,p.2451-2452.

[26] - Colin L. Smith ,The Embassy of Sir William White at Constantinople 1886-1891,(Oxford University press, 1957)p.123-131.

[27] - Eversley, Lord, The Turkish Empire from 1288 to 1914,(New York,1969),p.340.

[٢٨]- محمد كمال الدسوقي، الدولة العثمانية والمسالة الشرقية،(القاهرة: دار الثقافة والنشر والتوزيع،١٩٧٦)، ص ٣٠١-٣٠٢.

[٢٩] - غيوريغي بونداريفسكي، سياستان ازاء العالم العربي، ترجمة خيري الضامن،(موسكو: دار التقدم،١٩٧٥)،ص٥٥.

[30] -L. Longer William, The Diplomacy of Imperialism 1840- 1902,(New York,1960),P. 446-447.

[٣١] - عصمت برهان الدين عبد القادر، العلاقات التركية- اليونانية ١٨٢١- ١٩٩٧،(جامعة الموصل: مركز الدراسات الإقليمية، أوراق تركية معاصرة، العدد ١٥، ٢٠٠١)، ص٢٧.

[٣٢] - دزموند ستيوارت، تاريخ الشرق الأوسط الحديث، ترجمة زهدي جار الله،(بيروت: دار النهار للطباعة والنشر والتوزيع،١٩٧٤)، ص ١٢٩.

[33] - E.M. Earle, Turkey, The Great Powers and The Baghdad Railway,(New York, 1964),P. 65

[٣٤] -نزار علوان عبدالله، سكة حديد الحجاز وأشراف مكة المكرمة١٩٠٠-١٩١٤،رؤية تاريخية لمرحل البناء والموقف المعارض،(بغداد: الجامعة المستنصرية، كلية التربية ،د.ت)،ص٥.

[٣٥] - محمد حرب، العثمانيون في التاريخ والحضارة، ط٢،(دمشق: دار القلم،١٩٨٩)، ص ٤٠-٤١.

[٣٦] - اورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني، حياته وأحداث عهده،ص٢٦٨.

[37] -Joseph Heller, British Policy Towards Ottoman Empire 1908- 1914,(London, 1983),p.9-10.

[38] -David Kushnner ,The Rise of Turkish Nationalism 1876- 1908,(London, 1977),p.65.

[39] - David Kushnner ,The Rise of Turkish Nationalism 1876- 1908,p.80.

[40] - Abdal Amir Amin, British Influence in Mesopotamian,(Washington :University of Maryland, 1957), P. 70

[٤١] - عبد الوهاب عباس القيسي، العلاقات العثمانية- البريطانية،(بغداد: مجلة الأقلام، ج٣، تشرين الثاني، ١٩٦٦)، ص٥.

[٤٢] - توفيق علي البرو، العرب والترك في العهد العثماني،(القاهرة: دار الهنا للطباعة،١٩٦٠)، ص١٢٣.

[٤٣] - اورخان محمد علي، السلطان عبد الحميد الثاني، حياته واحداث عهده،ص٣٢٦.

[44] -Bernard Lewis ,The Emergence of Modern Turkey,(London: Oxford University Press,1961),p.211.

[٤٥] - محمد حرب، مذكرات السلطان عبد الحميد الثاني، ط٣،(دمشق: دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع،١٩٩١)،ص١٤٦- ١٤٧.

[٤٦] - جون هاسلب، السلطان الاحمر(عبد الحميد)، ترجمة فليب عطا الله،(بيروت: دار الروائع الجديدة،١٩٧٤)،ص ٢٣٢و٢٩٨.

[٤٧] - فيروز احمد، صنع تركيا الحديث، ترجمة سلمان داود الواسطي وحميدي حميد الدوري،(بغداد: بيت الحكمة،٢٠٠٠)،ص٢٨٨.

[48] - William Yale, The Near East, A Modern History,p.165.

[٤٩] - احمد عبد الرحيم مصطفى، في اصول التاريخ العثماني،ص٢٦٢-٢٦٣.

A.G. Grant and Harold Timberley, Europe in the nineteenth and twentieth centuries 1789-1950, part 1, translation by Baha Fahmy, 6th edition (Cairo: The Arab Record Foundation, 1950).

Abd al-Amir Muhammad Amin and Mustafa Abd al-Qadir al-Najjar, The Role of Indian Records and their Archives from Iraq and Other Countries in the Arab Gulf and Arabia, (Basra: Al Rashad Press, 1978) .

Abdel Amir Amin, British Influence in Mesopotamian,(Washington: University of Maryland, 1957) .

Abdul-Wahab Abbas Al-Qaisi, Ottoman-British Relations, (Baghdad: Al-Aqlam Magazine, vol. 3, November 1966) .

Ahmad Abdel-Rahim Mustafa, On the Origins of Ottoman History, (Cairo-Beirut: Dar Al-Shorouk , 1982) .

Anwar Al-Rifai and Shaker Mustafa, The Modern World, (Damascus: Library of Sciences and Arts for Printing and Publishing, 1950) .

Basem Hattab Al-Tama, English-Ottoman Trade and Diplomatic Relations 1558-1625, Basra Literature Journal, (Basra University: College of Arts, No. 30, 2001) .

Bernard Lewis ,The Emergence of Modern Turkey,(London: Oxford University Press,1961).

C. Wood Alfred, A History of the Levant Company,2 nd impression,(London, 1964) .

Charless Issawi, (Ed), The Economic History of the Middle East,1800-1914,(Chicago :The University of Chicago Press, 1975) .

Colin L. Smith ,The Embassy of Sir William White at Constantinople 1886-1891,(Oxford University press, 1957).

David Kushnner, The Rise of Turkish Nationalism 1876- 1908,(London, 1977) .

Desmond Stewart, History of the Modern Middle East, translated by Zuhdi Jarallah (Beirut, Dar Al-Nahar for Printing, Publishing, and Distribution, 1974) .

E.Lee Dwight , Great Britain and the Cyprus Convention Policy of 1878,(Cambridge: Harvard University Press, 1934) .

E.M. Earle,Turkey,The Great Powers and The Baghdad Railway,(New York, 1964) .

Elie Kesourie, England and The Middle East,(Harvard,1978) .

Esmat Burhanuddin Abdul Qadir, Turkish-Greek Relations 1821-1997, (University of Mosul: Center for Regional Studies, Contemporary Turkish Papers, No. 15, 2001) .

Eversley, Lord, The Turkish Empire from 1288 to 1914,(New York,1969) .

Fayrouz Ahmed, The Making of Modern Turkey, translated by Salman Dawood al-Wasiti and Hamidi Hamid al-Douri (Baghdad: House of Wisdom, 2000).

Frank Edgar Bailey, British Policy and the Turkish Reform Movement, A Study in Anglo Turkish Relations (1826- 1853),(New York: Harvard University Press,1970) .

George Qurum, Europe and the Levant from Balkanization to Al-Labnah A history of unfinished modernity (Beirut: Dar Al-Taleea for Printing and Publishing, 1990) .

Gyorgyi Bondarevsky, "Two Policies Toward the Arab World," Khairy Al-Damen translation, (Moscow: Dar Al-Takadum, 1975) .

H. Wiener Joel (Ed),Great Britain: Foreign Policy and the Span of Empire1689-1971,A Documentary History, Vol.3,(U.S.A: Chelsea House Publishers,1972) .

Hashem Saleh Al-Takriti, The Eastern Question, First Stage 1774-1856, (Baghdad: Dar Al-Hekma Press Publishing, 1990).

Hussein Fawzi Al-Najjar, Politics and Strategy in the Middle East, Part 1, (Cairo: The Egyptian Renaissance Library, 1953) .

J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East , A .Documentary Record 1535 – 1914 , Vol. I,(New York , 1956) .

J.C. Hurewitz. ,The Middle East and North Africa in world Politics , A documentary Record 1535-1914 , Vol. I , Second Edition, (London :Yale University , press , 1975).

John Haslpe, The Red Sultan (Abdel Hamid), translated by Philip Atallah, (Beirut: New Dar Al- Rawaea, 1974) .

Joseph Heller, British Policy Towards Ottoman Empire 1908- 1914,(London, 1983).

Khalil Enaljic, History of the Ottoman Empire from Evolution to Regression, translated by Muhammad M. Al-Arnaout, 1st edition, (Lebanon: Dar Al-Madar Al-Islami, 2002) .

L.Longer William, The Diplomacy of Imperialism 1840- 1902,(New York,1960),P. 446- 447.

Mohamed Kamal El-Desouky, The Ottoman Empire and the Eastern Question, (Cairo: House of Culture, Publishing and Distribution, 1976) .

Mohamed Refaat, History of the Mediterranean Basin and Its Political Trends, (Cairo: Dar Al-Maarif, 1959) .

Muhammad Harb, Memoirs of Sultan Abdul Hamid II, 3rd edition, (Damascus: Dar Al-Qalam for Printing, Publishing and Distribution, 1991) .

Muhammad Harb, The Ottomans in History and Civilization, 2nd edition, (Damascus: Dar Al-Qalam, 1989) .

Ninel Alexandrovna Dolina, The Ottoman Empire and Its International Relations in the 1830s and 1840s, translated by Anwar Muhammad Ibrahim, (Cairo: General Authority for Emiri Press Affairs, 1999) .

Nizar Alwan Abdullah, Al-Hijaz Railway and Ashraf Al-Mukarramah, 1900-1914, A historical view of the construction phase and the exhibition stand, (Baghdad: Al-Mustansiriya University, College of Education, D.T.) .

Orhan Muhammad Ali, Sultan Abdul Hamid II, his life and the events of his reign, (Al-Anbar: Dar Al-Anbar Library, 1987) .

Pierre Ronoven, History of International Relations 1815-1914, Arabization of Dr. Jalal Yahya, (Cairo: Dar Al-Maarif, 1968) .

Sevket Pamuk,The Ottoman Empire and European Capitalism 1820-1913, Trade, investment and Production,(London, Cambridge University. Press, 1987).

Stanford Shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turkey 1280-1808, Vol 1,(New York: Cambridge University ,Press, 1978). Lutsky, The History of Modern Arab Countries, translated by Afifa Al-Bustani, 8th Edition (Beirut: Dar Al-Farabi, 1985).

Tawfiq Ali Al-Barrow, Arabs and Turks in the Ottoman Era (Cairo: Dar Al-Hana Press, 1960) .

W.N. Medicott, The Congress of Berlin and Afere: Diplomatic History of Near Eastern settlement 1878- 1880,(London, 1963) .

William Yale, The Near East, A Modern History,(New York,1958) .